فيما تسعى وزارة النفط لإبرام عقود استثمارية واستشارية

دراسة: خسائر العراق في قطاع النفط منذ ٢٠٠٣ بلغت ما يقارب ٤٩٣ مليار دولار

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

فيما تسعى الجهة القطاعية المتمثلة بوزارة النفط لإبرام عدد من العقود الإستثمارية والاستشارية النفطية والغازية سعياً لتطوير الإنتاج ، أفضت دراسة نفطية أعدها خبير في شؤون الطاقة الى ان خسائر القطاع النفطي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان بلغت ما يقارب ٤٩٣ مليار دولار بسبب سوء الإدارة النفطية.

وقال الخبير في شؤون الطاقة نزار حيدر الذي يعمل في قسم البحوث بشركة دي تي آي الأمريكية لشؤون الطاقة في دراسة أعدّها بحسب وكالة (أصوات العراق) : إن خسائر العراق في القطاع النفطي للفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١١ بلغت نحو ٤٩٣ مليار دولار، وهي خسائر ناجمة عن سوء الإدارة والتخطيط وتعطل المشاريع وتأجيلها، كما أن هذه الأسباب أدّت في الوقت ذاته إلى ضياع ٨,٥ مليون فرصة عمل محتملة كان من الممكن أن ترفع دخل المواطن السنوي من ٣٥٠٠ دولار إلى ١٨ ألف دولار سنوياً".

وأضاف حيدر : أن الاقتصاد العراقي حتى في وضعه الراهن مهيأ لاستقبال ما بين ٢٠ إلى ٣٠ مليار دولار من خلال الاستثمارات التي تركز الحكومة عليها، أما الاستثمارات الإنتاجية ولاسيما التصديرية فإنها لا حدود لها ولا علاقة لها بحجم الاقتصاد بمقدار علاقتها بمناخ البلد الداعم للربحية وتقليل كلفة الإنتاج".

وتابع حيدر : أن خمس سنوات قد أهدرت قبل أن تتوصل حكومة المالكي إلى الخطوة الضرورية لتحريك عجلة الإنتاج النفطي للوصول إلى معدلات إنتاج مقدارها ٣,١ مليون برميل في نهاية عام ٢٠١١، و٣,٧ مليون برميل في عام ٢٠١٢ ".

وقدّر حيدر خسائر العراق المالية الناجمة عن تأخر المشاريع الإنتاجية للنفط بما مجموعه "٢٢٧ مليار دولار بين أعوام ٢٠٠٦-٢٠١١ و ٥٣٨ مليار دولار بين أعوام ٢٠١٢-٢٠١٦ في حالة محافظة أسعار النفط على معدل سعر يعادل ٨٠ دولارا للبرميل الواحد".

وأشار حيدر إلى أن "خسائر العراق الاقتصادية من تأخر مشاريع الغاز الطبيعي تقدّر بما مجموعه ٥٢,٩ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١ و ١٤٧ مليار دولار بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦".

ويرى حيدر أن خسائر العراق الإجمالية نتيجة لإهدار الفرص وتأجيل المشاريع ستصل إلى ٥,٣ ترليون دولار مقتربة بذلك من خسائر العراق الاقتصادية نتيجة الحروب التي خاضتها البلاد إبان عهد صدام حسين والبالغة نحو ٧,٨ ترليون دولار".

واقترح حيدر في الدراسة ذاتها إتباع ستراتيجية أمدها عشر سنوات يتم من خلالها تحديد ميزانية الحكومة التشغيلية بما يعادل واردات ١,٥ برميل نفط يوميا وبسعر ٧٠ دولارا للبرميل الواحد".

وأضاف "أما إذا أرتفع سعر النفط لأكثر من سبعين دولارا، وتخطت صادرات العراق النفطية سقف المليون والنصف مليون برميل يومياً فإن العائدات المتحققة عن ذلك والتي ستعتبر فائضة عن ميزانية الدولة يجب استخدامها في المشاريع الاستثمارية وإنشاء البنية التحتية والمؤسسات الخدمية، فضلاً عن إنعاش قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة".

وكانت وزارة النفط قد أعلنت في ٤ تشرين الأول من العام الماضي عن أن المخزون النفطي العراقي تحت الأرض يبلغ ٥٠٥ مليارات برميل، كما أن الاحتياطي الثابت القابل للاستخراج هو ١٣٤ مليار برميل، إلا أن هناك تقارير قد سبقت ذلك الإعلان أشارت إلى أن احتياطي العراق يقدر ما بين ٢٤٠ .٣٠٠ مليار برميل ما يجعل العراق يقفز إلى المرتبة الأولى بالمخزون النفطي، وقد تجعله يتقدم على السعودية التي تحتل المرتبة الأولى ٢٦٤،٥ مليار برميل وفنزويلا الثانية ٢١١،١ مليار برميل وإيران الثالثة ١٣٧ مليار برميل، وفقا لأرقام منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك.

في غضون ذلك وقعت وزارة النفط عقدا استشاريا مع شركة اس ان سي الكندية لاعداد التصاميم الهندسية الاولية للمشاريع النفطية.

وقال مصدر مسؤول في الوزارة بحسب المركز الوطني للاعلام ان القطاع النفطي الاستخراجي في البلاد مقبل على تطورات في الانتاج، اذ من المؤمل ان يصل الانتاج الى ٦ ملايين برميل خلال السنوات الاربعة المقبلة، وصولا الى ١٢ مليون برميل خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.

واضاف ان الوزارة تحتاج الى تخطيط استراتيجي للبنى التحتية النفطية تشمل منظومات خزن وانشاء انابيب ومرافئ تحويل اضافية، مشيرا الى ان الوزارة لديها ٣ مشاريع إستراتيجية لإنشاء أنابيب لنقل النفط الخام والغاز، بالاضافة الى انشاء مستودعات خزن للنفط الخام قرب هذه الأنابيب.

وأوضح المصدر ان الشركة الكندية ستدرس الجدوى من مشاريع التطوير، واعداد التصاميم الهندسية الأولية، واعداد آلية استرجاع الكلف واعداد وثائق مناقصة الـ"BOT " ، بالاضافة الى تأهيل عدد من شركات المقاولات العالمية عن طريق ATC .

وبين ان هذا العقد يعتبر الاول في البلاد لاعداد الوثائق والفعليات اللازمة لهذه المشاريع، مشيرا الى ان الوزارة تتطلع الى تنفيذ المرحلة الاولى من المشروع في الوقت المناسب.

وعلى صعيد ذي صلة قال وزير النفط عبد الكريم لعيبي ان العراق وقع عقدا استشاريا بنحو ١٣,٥ مليون دولار مع مجموعة اس.ان.سي لافالين الكندية بخصوص مشروع خط أنابيب استراتيجي لنقل النفط.

الكهرباء: تشكيل لجنة لتوفير الوقود اللازم للمحطات الكهربائية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت وزارة الكهرباء الاتحادية أن عددا من المحطات الكهربائية شبه متوقفة بسبب عدم وصول الوقود اللازم لتشغيلها مؤكدة بالوقت ذاته أنها شكلت لجنة لتوفير الوقود اللازم لتشغيل المحطات الكهربائية خلال فصل الصيف الحالي.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) : إن بعض المحطات الكهربائية مثل جنوب بغداد والدورة وكركوك وغيرها من محطات لا تنتج الطاقة الكهربائية المطلوبة منها بسبب عدم إيصال كميات كافية من الوقود لتشغيلها ".

واضاف : ان وزارة الكهرباء شكلت لجنة تنسيقية عالية المستوى مع وزارة النفط لتوفير الوقود اللازم للمحطات الكهربائية الحرارية والغازية ".

وتابع المدرس : أن هناك مشاكل كثيرة فيما يتعلق بإيصال وقود اللازم للمحطات الكهربائية ستتكفل اللجنة المشتركة بين وزارة النفط والكهرباء حلها وتذليل العقبات التي تقف أمام ذلك ".

وأعلنت وزارة الكهرباء عن إضافة ٣٨٠ ميغاواطا إلى المنظومة الكهربائية في البلاد، مشيرة إلى أن العمل سيتم نهاية الشهر الجاري.

وذكرت وزارة الكهرباء أن الطاقة الإنتاجية للكهرباء وصلت إلى ٨ ألف ميغاواط بعد ان تم تشغيل عدد من المحطات الغازية وبدء حملة تأهيل المغذيات والمحطات الحرارية.

وطالبت وزارة الكهرباء رئيس الحكومة نوري المالكي أثناء زيارته إلى الوزارة في ٨ شباط الماضي بحل مشكلة الضوابط الصارمة في التعاقد مع الشركات الأجنبية والمحلية لنصب المحطات الكهربائية والتي تسببت بتأخير انجاز المشاريع.

وبحسب خبراء فأن العراق بحاجة إلى خطة طوارئ من خلال توفير محطات صغيرة توفر نحو ١١ ألف فولت، تأتي جاهزة من الدول المجاورة وتقوم بنصبها شركات عالمية مهتمة بمشاريع الاستثمار الكهربائي.

ويعاني العراق من نقص حاد في الطاقة الكهربائية، ولا تزال الشبكة الوطنية غير قادرة على توفير إمدادات الكهرباء لأكثر من ساعات قليلة في اليوم، وتأتي الانقطاعات المتكررة في الكهرباء على رأس شكاوى المواطنين.

وبحسب أرقام حكومية فإن طاقة العراق المتاحة تبلغ نحو ٩ آلاف ميغاواط، فيما يقدر الطلب بما يصل إلى ١٤ ألف ميغاواط خلال الصيف حينما تتجاوز درجات الحرارة ٥٠ درجة مئوية.

ويخطط العراق لزيادة طاقته من الكهرباء إلى ٢٧ ألف ميغاواط في أربع سنوات مقبلة ويحتاج لاستثمارات لا تقل عن ثلاثة إلى ٤ مليارات دولار سنويا ليتمكن من تحقيق هذا الهدف

البنك المركزي: السماح للمصارف الخاصة بتحويل مبلغ ٥٠ ألف دولار

□ بغداد / وكالات

وافق البنك المركزي بتحويل المصارف الخاصة مبلغ (٥٠)الف دولار الى الخارج بدل من (١٠) آلاف.وكان البنك المركزي قد اصدر تعليمات الى المصارف يلزمها عند تحويل ١٠ الاف دولار تزويدها بشهادة الضريبة للمستفيد الامر الذي انعكس بالسلب على مزاد العملات في سوق الاوراق المالية لعدم الاقبال على الشراء.

وقال مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : لقد تم تعديل قرار تحويل المبالغ الى الخارج عبر المصارف الخاصة، حيث اصبح بإمكان تحويل مبلغ (٥٠) الف دولار بعد ان كان يسمح ب(١٠) آلاف فقط. وأضاف صالح : أن هذا المبلغ الجديد يعبر عن انعكاسات جيدة على المبيعات وعلى مزاد الدولار الذي بلغ (١٩٠) مليون دولار بعد أن كانت أربعة او خمسة ملايين دولار ، مشيراً الى أن هذا الامر مشجع ويساعد على إقامة صفقات تجارية كبيرة للشركات ،مشيرا الى أن الهدف من التحاسب الضريبي في التحويل ليس على المال المحمول وإنما على الارباح التي منه.

وتابع صالح : انا أعتقد أن التعديل الذي جرى على نسب التحويلات غير الخاضعة للإقراض الضريبي والفني جيدة وانعكاساتها طيبة على توازن السوق والمبيعات التي ارتفعت.

الموارد المائية : خطة جديدة لعام ٢٠١١ لشراء معدات اروائية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعدت وزارة الموارد المائية خطة جديدة لشراء المعدات الإروائية .

وقال المدير العام للمشاريع علي هاشم لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن وزارة الموارد المائية وضعت خطة لاستغلال الاموال المدورة من عام ٢٠١٠ لشراء المعدات والتقنيات الإروائية المطلوبة لتنفيذ المشاريع المهمة والإستراتيجية في عام ٢٠١١ ".

وأضاف أن وزارة الموارد المائية تعمل على التنسيق مع شركات عالمية لاستيراد معدات وتقنيات تستخدم في المشاريع الإروائية التي تقوم بها الوزارة خلال العام الجاري".

وأعلنت وزارة الموارد المائية في ٢٨نيسان الماضي عن ان العراق يدخل إليه سنوياً نحو ٦٠مليار متر مكعب من الماء سنويا.

وتابع ان"الخطة التي ستتبعها وزارة الموارد المائية تؤكد ضرورة إجراء قاعدة بيانات بشأن أهم المعدات المطلوبة لتنفيذ المشاريع الإروائية وبحسب المحافظات العراقية".

وأعلنت وزارة الموارد المائية عن وصول نسبة المياه إلى ٦٠٪ من الاكتفاء الذاتي بعد سقوط موجة الأمطار في نيسان /ابريل الماضي. وأنها طلبت من المجلس الوزاري العربي للمياه للضغط على تركيا وايران من خلال توقيع اتفاقيات دولية لضمان حصة العراق اللازمة من المياه.

ودعت وزارة الموارد المائية ، مجالس المحافظات بالالتزام في الحصص المائية المقررة لها خلال الموسم الزراعي المقبل .

وكشفت بعثة الأمم المتحدة في العراق ،نهاية اذار الماضي ، عن تقرير عالمي صدر مؤخرا يحذر العراق من احتمال نضوب نهري دجلة و الفرات بحلول عام ٢٠٤٠، بسبب تفاقم تأثير تغيير المناخ وانخفاض معدلات المياه من المصدر وزيادة الاستخدام المنزلي والصناعي. وذكر تقرير للرابطة الأوربية للمياه أن ٥٠٪ من المياه المنتجة تفقد بسبب التسرب و الهدر وعدم كفاءة أنظمة التوزيع بالإضافة إلى الهدر المنزلي.

وأكدت وزارة الموارد المائية على أن تقرير الامم المتحدة بشأن جفاف المياه بحلول عام ٢٠٤٠ مهم للغاية لكن الأرقام التي وردت فيه مبالغ فيها ولا تستند الى معلومات دقيقة.

وطالبت وزارة الموارد المائية العراق في ايلول /سبتمبر الماضي الدول العربية بضرورة التنسيق المشترك بين الدول العربية، خاصة فيما يتعلق باجراء المشاورات فيما بينها قبل الشروع في تنفيذ المشاريع المائية على الأنهر الدولية المشتركة. وكانت وزارة الموارد المائية قد أكدت في وقت سابق أن العقبة الرئيسة أمام انجاز المشاريع الإستراتيجية هي التخصيصات المالية التي لا تتناسب مع الخطط والمشاريع التي تضعها الوزارة.

ويحمّل العراق، تركيا وسوريا وإيران مسؤولية نقص مناسيب مياه الأنهر الداخلة إليه بسبب إقامتهم مشاريع اروائية وزراعية عليها.

العراق يخطط لدعم أنشطة التجزئة المصرفية عبر المحمول والانترنت

□ بغداد / (رويترز)

قال مسؤولون إن العراق يخطط لإدخال نظام دفع مركزي يتكلف ١٥-٢٠ مليون دولار في غضون عام في اطار سعيه للاستفادة من الهاتف المحمول والانترنت لدعم التعاملات في قطاع أنشطة التجزئة المصرفية الخاصة.

وسيتيح المشروع - الذي يأتي بناء على اتفاق بين البنك المركزي العراقي والوكالة الامريكية للتنمية الدولية - للافراد والشركات ارسال وتلقي مدفوعات بين البنوك ودوليا الكترونيا من خلال منفذ واحد.

واعتبر محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي المشروع مهما جدا وقال انه يزيد طاقة أنشطة التجزئة المصرفية ولذا فإن العراق يتعاون بشكل كامل معه مضيفا أنه يتوقع ادخال النظام على شبكة الانترنت العام القادم.

وسوف يسمح النظام الجديد للعملاء بالوصول الى البنوك باستخدام الهاتف المحمول والانترنت ويأمل العراق في أن يساعد في تنشيط عمليات التجزئة المصرفية الخاصة التي تعاني من الضعف النسبي حاليا.

ويهيمن على القطاع المصرفي العراقي بنكان مملوكان للدولة هما الرافدين والرشيد.

ويثق معظم العراقيين في هذين البنكين نظرا لمعرفتهم بهما منذ فترة طويلة مقارنة مع البنوك الخاصة التي تحجم عادة عن الاقراض في غياب نظام قضائي فعال يمكن أن يفصل في المنازعات.

وقال كارل روزنكويست من شركة مونيتكس المتخصصة في التكنولوجيا المصرفية والتي تشارك في تنفيذ المشروع انه يتوقع أن يتكلف حوالي من ١٥ الى ٢٠ مليون دولار ويتوقع الانتهاء منه في غضون ١٢ شهرا.

لكنه أضاف أن نجاح المشروع مرهون بإقرار العراق للتشريعات المطلوبة للسماح للبنوك المحلية بربط أنظمتها المصرفية بشبكة مدفوعات مركزية

مصدر : إيران تصدر ١٦ ألف طن من المحاصيل الزراعية إلى العراق

□ السليمانية / وكالات

قال مدير زراعة محافظة ايلام الإيرانية، إن ١٦ ألف طن من شتى صنوف المحاصيل الزراعية الإيرانية قد تم تصديرها الى العراق منذ ١٢ آذار الماضي وحتى الآن. ونقلت وكالة (ايرنا) الإيرانية الإخبارية، عن خسرو شهبازي قوله ان كميات المحاصيل الزراعية الإيرانية المتنوعة المصدرة الى العراق قد ازدادت خلال هذا العام بنسبة ١٠٠٪ بالمقارنة مع العام الماضي.

وتابع بالقول انه خلال المدة القليلة الماضية، تم تصدير نحو ١٦ الف طن من المحاصيل الزراعية الايرانية الى العراق، بقيمة نحو ٥٠ مليون دولار اميركي، عبر منفذ مهران الحدودي الذي يربط العراق بايران.

في غضون ذلك قال مسؤول القسم الاقتصادي والتجاري في القنصلية الايرانية بمدينة السليمانية عارف عباسي ان وفداً صناعياً ايرانياً سيزور اقليم كردستان خلال الاسبوع المقبل، كاشفاً عن افتتاح المنطقة الصناعية الايرانية في السليمانية خلال زيارة الوفد.

جمهورية العراق / محافظة المثنى / دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات

العدد / ٨٣٧ - التاريخ ٢٠١١/٥/٤ - مناقصة رقم (٢٣) إعلان للمرة الثانية

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الثانية للمشروعين الموضحين في الجدول المرفق أدناه والخاص بمديرية ماء المثنى ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠١١ استنادا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتبارا من يوم الأربعاء الموافق ٢٠١١/٥/١١ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الأحد الموافق ٢٠١١/٥/٢٢ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقا للشروط المبينة أدناه:

١- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذا لمدة لا تقل عن (٩٠) يوماً أو صك مصدق أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.

٢- تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتباراً من تاريخ غلق المناقصة.

٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد.

٤-: والموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات www.muthana-gov.com

٥- يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة.

٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف إليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد.

٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:

مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد

٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد أو من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.

٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

١٠- الالتزام بالتعليمات المقدمة إلى مقدمي العطاءات المرافقة إلى مستندات المناقصة.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى

مناقصة رقم (٢٣) إعلان للمرة الثانية - مشروع مديرية ماء المثنى

ت	اسم المشروع	الموقع	الدرجة والاختصاص	سعر الكشف/ دينار	مبلغ التأمينات/ دينار
١	تجهيز مولدة عدد٢ بقدرة ١٥٠٠ كي في أي ضغط واطئ إلى مشروع الخزانات الأرضية في حي النصر- الجربوعية	السماوة	٨/ كهربائية وميكانيكية	١٥٠٠٠٠	١٪ من مبلغ العطاء
٢	بناء دائرة ماء الرميثة	الرميثة	٩/ إنشائية	١٠٠٠٠٠	